المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 13-06-2006
الصفحـات : 12
العـــدد : 12311
المسلسل : 77

في ظل القرارات الاقتصادية الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين

القائمة العالية لمستويات المعيشة المرتفعة تضع المواطن ضمن مراكز متقدمة

مسار جديد يمر به الدخل يعهد لرفاهية تتجاوز نظرة أكثر الاقتصاديين تفاؤلا

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 13-06-2006 العـــدد : 12311
الصفحـات : 12 المسلسل : 77

متابعة حسين الشبيلي

مسار جديد يمر به دخل المواطن السعودي العام الحالي مع ما مهد له من طرق مكنته من العبور نحو رفاهية مثلت ترجمة لما يعرف بالطفرة الثانية.. فالمسار الذي رسمه خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في قراراته الاقتصادية الأخيرة عبد طرقاً فريدة من المسارات الاقتصادية بنظرة تجاوزت أكثر الاقتصاديين تفاؤلا.. فالاستراتيجيات الاقتصادية المتعارف عليها عالميا كانت وما تزال ضمن منظومة تحكمها الكثير من العوائق التي لا تسمح بتجاوز التقديرات الحسابية ولا تسمح بتجاوز مؤثرات الأذرعة الاقتصادية وتداعياتها.. لكن ما تم اعتماده أو انتهاجه من قرارات اقتصادية مع مسارها الخاص والفريد لم تخرج عن دائرة الاستراتيجيات بعيدة المدى التي تصب في صالح المواطن السعودي وأيضا تتجاوب مع متطلبات المرحلة المقبلة من الخطط الاستراتيجية بدون المساس بالمنظومة الكاملة للاقتصاد.. وبتعريف اقتصادية آخر فإن ما تم إقراره من قرارات لم يضر ما تم رسمه من سياسات اقتصادية ولم يخرج من إطار الايجابية الداعمة لمسار التنمية المتوقع أو المرسوم له.. فالقرارات الاقتصادية المتمثلة في زيادة الرواتب وتخفيض سعر البنزين وإنشاء صندوق لذوي الدخل المحدود وانشاء المساكن الشعبية تعبر بشكل واضح العزم الأكيد من لدن المليك إلى حمل المواطن ودخله إلى آفاق جديدة مكنته معها من احتلال مكانة جديدة في قائمة الدخول الأكثر ارتفاعا على مستوى العالم، فالمواطن السعودي ودخله مع تلك القرارات ارتقى درجات في سلم تلك القائمة.. وفي نظرة على مجمل هذه القرارات وتوقيتها نجدها تحاطت بكافة الجوانب المتعلقة بحياته اليومية من الراتب إلى استهلاكه وصولا إلى بيئته المعيشية وبخلاف النجاح الذي رافق طبيعة تلك القرارات الاقتصادية نجدها أيضا ذات مغزى توقيتي موفق لكونها جاءت في الاطار الزمني الناجح وبالتوقيت المناسب فمع ارتفاع أسعار النفط العالمية وجدت المملكة فرصة مواتية لرفع الكاهل الاستهلاكي عن أكتاف المواطن السعودي ومكنته من الاستفادة القصوى من التداعيات الايجابية لمسار هذا الارتفاع في الأسواق العالمية، وصدر القرار الحكيم، وفي الوقت المناسب بتخفيض سعر البنزين إلى مستويات لا تضر معه الاستراتيجيات المخطط لها وضمن نطاق محدد يسمح باستمرار سير خطط الدخول في الاقتصاد السعودي، ويمكن معها المواطن من الاستفادة ماديا وتوفير الموارد المالية لاحتياجات المعيشة المرفهة فقرار خفض أسعار الوقود وفر ما يقارب الخمسمائة مليون ريال على المواطنين من مستهلكي هذه المادة من النفط ومشتقاته حيث خفض إنفاق المواطن على الوقود بنسبة ٣٠٪ وهو ما يعني السماح بصرف ٣٠٪ من الدخل إلى قنوات أخرى لها نفس الأهمية الاقتصادية بوجه ايجابي.

إن قرار تخفيض سعر البنزين حمل الطابع

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 13-06-2006
الصفحـات : 12
العـــدد : 12311
المسلسل : 77

إيجابية القرارات الأخيرة تمكن المواطن من توفير ٤٠٪ لمجالات أخرى مختلفة

الإطار الزمني لتم إقراره ينسجم مع السياسات المرسومة للاقتصاد الوطني

المدروس حيث وضع ضمن إطار زمني محدد بنهاية العام، وبالتالي يستبعد معه حمل آثار سلبية على الاقتصاد على المدى المتوسط أو الطويل بالاضافة إلى ذلك فإن القرار عبر عن حسن التقدير والقراءة الناجحة للسوق العالمي حيث تحمل ربح الاحتياطي العالمي للنفط وتزايد ارتفاع سعر البرميل النفطي وهو مايعني أيضا توجيه الدولة لسيولة وجزء من مدخولها لمشاركة المواطن فيها فبدلا من خزينة الدولة يذهب هذا المدخول إلى خزينة المواطن بطريقة غير مباشرة في ظل أوضاع اقتصادية عالمية تقوم فيها دول في ظروف مماثلة إلى رفع أسعار البنزين ومما لا يعلمه الأغلبية أن الفكرة السائدة بأن احتساب المدخول النفطي لدولة ما يعني ضرب سعر برميل النفط المعلن سواء برنت أو العربي الخفيف في العدد المنتج من البراميل هو احتساب غير صحيح بدرجة كاملة فالاحتساب الصحيح لا بد أن يأخذ في الاعتبار تكاليف الانتاج والصيانة والرسوم المدفوعة لقاء الانتاج كما أن سعر البرميل المعلن لا يمثل الرقم الصحيح بالشكل الكلي وبالتالي فإن تخفيض سعر البنزين يعني تحمل الدول لجزء أكبر مما تم احتسابه إعلاميا وبالشكل الدقيق المطلوب.

ورغم ذلك فإن قرار تخفيض سعر البنزين ربما كان مبرراً جدا من الناحية الاقتصادية لكون المملكة من أكبر المصدرين في العالم لكن الملك الحكيم لم يكتف بذلك اقتصاديا أيضا فقرر- حفظه الله- بزيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٥٪ رغبة منه حفظه الله إلى رفع رفاهية المواطن لحدود متوسطي الدخل في المقياس العالمي، فزيادة الرواتب يعني انتعاشا أكبر في مسار الحياة الاجتماعية وتحمل الدولة بطريقة غير مباشرة الأعباء المالية التي يتكبدها المواطن السعودي وبنظرة اقتصادية أخرى فإن القرار يعني توفير حيز آخر من امكانية الصرف للمواطن مع وجود فئة ليست بالقليلة دخلت ضمن دائرة القروض الشخصية أو الأعباء الاقراضية أو الاستهلاكية ذات المدى الطويل نسبيا وهو مايعني تمكين هؤلاء من مساحة أكبر من السيولة أو الدخول للصرف الشهري وتوفير مساحة أكبر تسمح بالصرف في مجالات معيشية أكثر أهمية تخرجهم من الطوق الاقراضي الذي هم فيه، وألحق بهذا القرار تعليمات صارمة للجهات ذات العلاقة بحكمة الملك للاستفادة من هذا القرار بفرض رقابة عالية على الأسواق التجارية حتى لا ترتفع الأسعار فيها وبالتالي عدم استفادة المواطن بما تم إقراره بالاضافة إلى ذلك ذهب المليك حفظه الله إلى أبعد من ذلك حيث وجه نداءاته للقطاع الخاص بحذو طريقه نحو زيادة الرواتب وهو ما تم بالفعل حيث قامت مؤسسات ذات ثقل كبير في الاقتصاد برفع رواتب موظفيها بنفس النسبة وفي مدد وجيزة من صدور القرار.

رغم ان سياسة الدولة غير ملزمة فيما يتعلق بحرية إدارة الاقتصاد حيث إنه بمنأى عن التدخل المباشر من قبل الدولة لكن ذلك التجاوب عبر وبشكل صريح على تلاحم القيادة والشعب في كافة الشؤون المحلية وأبرزها الشؤون الاقتصادية، ولم يقف الاهتمام الحكومي لمسار الحياة بالنسبة للمواطن عن هذا الحد بل تجاوزه إلى مكان معيشته حيث أمر حفظه الله إنشاء الآلاف المساكن الشعبية للمواطنين ممن يصنفون على المستوى العالمي بمحدودي الدخل حيث أمر حفظه الله إلى تنفيذ ١٦ ألف وحدة سكنية بتكلفة (١٠) مليارات ريال تقريبا، مؤكداً أن كل ذلك الزخم من ترجمة لمرحلة مزدهرة يعيشها المواطن بغية رفعه لمستويات معيشية تتجاوز مسمى محدودية الدخل إلى متوسطية الدخل ومساعدتهم على السكن المريح، وتحقيق أهداف العائلة السعودية حيث النمو الأعلى سكانيا في العالم، كما أن المملكة تحمل الرقم الأعلى نسبيا في الفئة العمرية الشبابية بالنسبة لعدد السكان.

ولم يكتف المليك بل أعلن بمنتهى الصراحة عن كفاية ذوي الدخل المرتفع من العوائد موجها- حفظه الله بالالتفات نحو الفئة الأقل دخلا عبر الأمر بإنشاء صندوق لذوي الدخل المحدود يقوم على حماية رأس المال من ناحية المتاجرة وتحمل الخسارة عن كاهل هؤلاء والحفاظ على الرأسمال في حالة الخسارة بحد أدنى ٥٠٠ ألف ريال لمدة سنتين، وهو ما يعني تمكين ذوي الدخل المحدود باقتناص الفرص للمتاجرة بطمأنينة والفوز بالربح دون خسارة حيث أمان رأس المال، وبالتالي زيادة عوائده ورفع دخله مع احتفاظه

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 13-06-2006 العـــدد : 12311
الصفحـات : 12 المسلسل : 77

برأس المال المتاجر فيه في سوق الأسهم المحلي وبلغة أخرى أن يكون بإمكان المواطن محدود الدخل بالمضاربة في البورصة على مدى عامين ويمكن للمواطنين الاحتفاظ بكل أرباح يحققونها وتتحمل الدولة أي خسارة من جراء هذه المضاربة مؤكدا أن هذا التوجه يتسق مع مشروع الاصلاح الاقتصادي الذي يرمي إلى تعظيم المنافع للشعب مع الطفرة الاقتصادية التي يمر بها البلد كما يتسق كذلك مع العوامل المؤثرة في رفاهية المواطن بالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذا القرار يدعم بطريقة غير مباشرة السوق المحلي الذي يعاني من حين لآخر من خسائر فادحة بدأت تؤثر في المجتمع بصورة مباشرة حيث خسر نصف قيمته تقريباً وخسر مئات الآلاف أموالهم وجاء القرار ليصب تفاؤلا كبيرا ويرجع الثقة بأداء السوق وضخ مزيدا من السيولة. وعلى ذلك الصعيد أمر الملك حفظه الله بانشاء مصرف الانماء برأسمال ١٦ مليار دولار وطرح ٧٠٪ من أسهمه للاكتتاب العام في خطوة تصحيح المسار المتبع والمعكوس حيث كانت الشركات تحتفظ بنسبة ٧٠٪ وتسمح بطرح ٣٠٪ من رأس المال للاكتتاب العام ويعد ذلك توجها حكيما للملك في السعي لاستفادة المواطن بقدر أكبر من الاكتتابات التي تطرح سابقا وتوجيه السيولة نحو منافع أكبر للمواطن بغية رفع مستوى معيشته ومشاركته الفعلية في المنظومة الاقتصادية المحلية وزيادة دخله من مثل هذا الاكتتاب.

وفي إشارة من المليك على تغليب النهضة المالية التي يعيشها الاقتصاد السعودي أمر- حفظه الله- بإنشاء مدينة الملك عبدالله الاقتصادية وأيضا طرح جزء منها للاكتتاب العام ويأتي قرار إنشاء المدينة تجاوبا مع السياسات الحكيمة في وضع الاطار الصحيح للمنظومة المالية التي يقودها بكل اقتدار تعكس ما تتمتع به المملكة من متانة اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي وتمكن الشركات العالمية من المشاركة واجتذاب رؤوس الأموال ضمن خطة الدولة لاستقطاب الرساميل الأجنبية مع انفتاح الاقتصاد كما يأتي قرار انشاء المدينة تجاوبا أيضا مع أهمية المملكة في الاقتصاد العالمي خاصة مع دخولها منظمة التجارة العالمية وهو إنجاز يضاف للانجازات الأخرى المحققة على الصعيد العالمي.

وفي ظل ذلك كله سعى المليك حفظه الله إلى تأطير النهضة المالية عبر اصداره قراره الحكيم بانشاء مركز الملك عبدالله المالي لتجميع هذه المنظومة ووضع الأسس الصحيحة نحو تنمية اقتصادية مستدامة تمكن القائمين على العمل في إطار مهني عالي المستوى.

وملخص لما ذكر فإن أجندة خادم الحرمين الشريفين تحمل الكثير من الخير للمواطنين وترجم بصدق سعيه حفظه الله لرفع مستوى المعيشة إلى آفاق رحبة من الرفاهية وتعطي الانطباع بأن الأسرة الحاكمة ليست بعيدة عن الهم المحلي وتقف جنبا إلى جنب مع تطلعاته المستقبلة لتوفير كريم العيش لأبنائه والتدخل في الوقت المناسب لرفع الأعباء الاقتصادية عن كاهلهم.